خطاب الكراهية في المجتمع الليبي و الدور المهني للخدمة الاجتماعية في التعامل معه

إيمان جمعة سعد عبدالسلام[1]
كلية العلوم الاجتماعية– جامعة الزيتونة [1]

سرور عمران المبروك رحومة[2]
باحثة إجتماعية – جامعة طرابلس[2]

ملخص البحث

ركزنا في بحثنا هذا على توضيح مفهوم خطاب الكراهية كظاهرة إجتماعية تمتد على الصعيد الاجتماعي، والسياسي ،من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في العالم من زمن، وفي المجتمع الليبي عقب التغيرات الاجتماعية ،والسياسية التي شهدها المجتمع في الآونة الأخيرة ، إذا أن هذه الظاهرة لم تتلقى الإهتمام الكافي بالبحث والدراسة ،لتوصل لسبل التعامل معها داخل المجتمع الليبي ،حيث إنها من الظواهر التي تسبب خلل في النسيج الإجتماعي ،و إنهيار في الأنظمة السياسية للمجتمع ، وبما أن مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن الإنسانية التي تسعى لنشر ثقافة الحوار الحقيقي المجتمعي وغرس قيم السلام للمجتمع ،والمحافظة على تماسك النسيج الإجتماعي ، لذلك يجب العمل من خلال استراتيجيات تنظيم المجتمعات في كيفية التعامل مع ظاهرة خطاب الكراهية ، كما أن العالم جرّم خطاب الكراهية ونبد العنف ،و احترام حق الإنسان في التعبير السلمي من خلال العديد من المواثيق والقوانين الدولية

الكلمات المفتاحية : خطاب الكراهية – النسيج الاجتماعي – مهنة الخدمة الاجتماعية .

المقدمة.

يعد خطاب الكراهية ظاهرة عالمية متنامية بشكل خطير خصوصاً في المجتمعات التي تعاني من الصراعات و النزاعات الداخلية المستمرة وعدم الاستقرار ، فخطاب الكراهية يؤدي إلى زعزعة السلم المجتمعي، ويشكل تهديداً و اضحاً للقيم الاجتماعية في المجتمعات و خصوصاً الديمقراطية و حرية التعبير و التسامح ، و التنوع والتعايش بين المجتمعات ، وقد تزداد حدته و انتشاره في المجتمعات و الدول حتى يصبح أداة تحريضية، لها اثار مدمرة و وخيمة كانتشار القتل و ارتكاب الجرائم والتحريض على الإبادة الجماعية ، والعنف و التعدي على ممتلكات الآخرين، إضافة إلى ما قد يسببه انتشار خطاب الكراهية في المجتمعات من انتهاكات لحقوق الإنسان و الأضرار الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية و الانقسامات السياسية في المجتمعات كما أن العالم صنف ظاهرة خطاب الكراهية الأكثر انتشاراً بين العديد من المجتمعات الدولية و ما تسببت به من صراعات عرقية و دينية و ثقافية و سياسية و عنصرية ،بأنه قضية تصنف من ضمن القضايا الاجتماعية المعاصرة ، كما تصنف أيضاً من ضمن القضايا السياسية فهي قضية مترامية الاطراف و سبل مواجهتها تتطلب تظافر جهود العديد من المؤسسات منها القضائية و منها الاجتماعية و التربوية ومنها التعليمية و الإعلامية بالإضافة إلى دور المؤسسات الدينية و منظمات المجتمع المدني الدولية و المحلية.

و لمهنة الخدمة الاجتماعية دوراً في التعامل مع ظاهرة خطاب الكراهية من خلال جهود الاختصاصيين الاجتماعيين و مالهم من دور في نشر ثقافة الحوار و الوعي المجتمعي و السلم الأهلي و المجتمعي انطلاقاً من مبادئ و فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية و استخداماً للاستراتيجيات المهنية لتنمية و تنظيم المجتمع لتعامل مع ظاهرة تفاقم انتشارها حتى اصبحت قضية من ضمن القضايا الاجتماعية المعاصرة

التي تهدد أمن و استقرار المجتمعات الإنسانية، فخطاب الكراهية قضية دولية يعاني منها العديد من المجتمعات ومن بينها المجتمع الليبي.

وينقسم هذا البحث العلمي على عدة محاور حيث إن المحور الأول يتمثل في التعرف على ظاهرة خطاب الكراهية و مفهومه ، وأشكاله وتصنيفاته الدولية، وأهم المواثيق الدولية التي تجرم خطاب الكراهية في المجتمعات الإنسانية، أما المحور الثاني يجسد الخدمة الاجتماعية و دورها المقترح للتعامل مع ظاهرة خطاب الكراهية ، و الاستنتاجات و التوصيات والمقترحات التي توصل لها البحث .

مشكلة البحث .

بعد فترة من التغيرات السياسية ،والاجتماعية التي مر بها المجتمع الليبي مما تسبب في انهيار أغلب المؤسسات الرسمية للدولة ، و اتجاه الدولة إلى بناء مؤسسات من جديد ، وفي هذه الفترة ظهرت العديد من الصراعات المجتمعية ، والسياسية ، والمؤسساتية أدت إلى الانقسام الواضح في مؤسسات الدولة بين غربها و شرقها ،مما نتج عنها تفكك واضح في البيئة الاجتماعية ، وانحلال في النسيج الاجتماعي ، ناهيك عن الحروب و الصراعات التي كان دائمًا وقودها الفتنة الناتجة عن انتشار خطاب الكراهية في المجتمع من خلال خطابات متعددة منها الخطاب الإعلامي الناتج عن المؤسسات الإعلامية القائمة وسيطرت مجموعات مختلفة التوجه والمأرب، وإدارتها للمشهد السياسي ، ومنها خطابات إجتماعية قبلية جهوية إنطلقت من مدن وقبائل ليبية كان لها دورًا في انتشار خطاب الكراهية ، ومنها خطابات سياسية تعبر عن الانقسام برعاية أحزاب وكتل سياسية حيث انتشرت مصطلحات تحمل في طياتها نوعًا من الكراهية للأخر والدعوة إلى العنف من خلال تحقير بعض المناطق أو الأشخاص التي تختلف مع توجهات هذه المجموعات واستخدمت الكثير من المصطلحات غير اللائقة ،و تجسيد قيم جهوية و مناطقية مقيتة تهدد ترابط النسيج الاجتماعي و تقوض السلم المجتمعي ، لذلك يجب على الاختصاصيين الاجتماعيين العمل بقيم ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية لنشر الوعي المجتمعي و تعزيز قيم الولاء والانتماء للمجتمع، والعمل بجهود مشتركة بتعاون مع المنظمات الحكومية و

غير حكومية لغرس ثقافة الحوار السلمي بين أبناء الوطن الواحد في سبيل المحافظة على السلم المجتمعي ونبد الخطابات التي تنادي بالكراهية والجهوية ،

ومن خلال ما تم عرضه فأن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة على التساؤل التالي : (ما ***خطاب الكراهية في المجتمع الليبي و الدور المهني للخدمة الاجتماعية في التعامل معه؟***)

مبررات اختيار مشكلة البحث .

- إن مهنة الخدمة الاجتماعية تلعب دوراً كبير في تعبئة وحشد الرأي العام نحو الظواهر المجتمعية المعاصرة , وظاهرة خطاب الكراهية من أبرز هذه الظواهر المنتشرة في المجتمع الليبي وتسببت في العديد من صراعات الداخلية
- دور مهنة الخدمة الاجتماعية في تنمية ثقافة الحوار السلمي والوعي المجتمعي
- تقديم تصور مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية ودورها في التعامل مع خطاب الكراهية .

أهمية البحث .

- إن ظاهرة خطاب الكراهية من ضمن أخطر الظواهر المجتمعية المنتشرة في المجتمع الليبي التي يجب الاهتمام بها و دراستها .
- قلة الدراسات و البحوث التي تناولت ظاهرة خطاب الكراهية .
- مهنة الخدمة الاجتماعية من المهن الإنسانية التي تسعى إلى الأمن و السلم المجتمعي .

أهداف البحث .

الهدف العام للبحث .

التعرف على خطاب الكراهية في المجتمع الليبي و الدور المهني للخدمة الاجتماعية في التعامل معه.

ينبثق من الهدف العام مجموعة أهداف فرعية :

- التعرف على ظاهرة خطاب الكراهية في المجتمع الليبي .
- تحديد أشكال وتصنيفات خطاب الكراهية وفق المواثيق الدولية .
- إبراز الدور المهني المقترح للخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة خطاب الكراهية في المجتمع الليبي .

تساؤلات البحث .

التساؤل العام للبحث .

ما خطاب الكراهية في المجتمع الليبي و الدور المهني للخدمة الاجتماعية في التعامل معه؟

ينبثق من التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي ظاهرة خطاب الكراهية في المجتمع الليبي ؟
- ما أشكال وتصنيفات خطاب الكراهية وفق المواثيق الدولية ؟
- ما الدور المهني المقترح للخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة خطاب الكراهية في المجتمع الليبي ؟

الاجراءات المنهجية للبحث :

- **نوع البحث :** إذا أردنا دراسة الوضع الراهن للمجتمع الليبي والتعرف على الظواهر المجتمعية أو الظروف السائدة التي يمر بها المجتمع نتيجة التغير الاجتماعي السريع الذي تسبب في فجوة ثقافية زادت من وتيرت المشكلات الاجتماعية في المجتمع أو دراسة ظاهرة تخص مجموعة من البشر أو الأشياء أو الأحداث دون التدخل في متغيرات الدراسة فما علينا إلا أن نستخدم البحوث الوصفية ، و هذا النوع من البحوث الذي نستطيع من خلاله أن نصف منذ البداية ما هو كائن، وصفاً تفسيرياً دقيقاً للتوصل من خلاله

لمجموعة من المقترحات التي من الممكن الاستفادة منها ، فأن هذا البحث من البحوث الوصفية (المكتبية) .

- **منهج البحث :**

المنهج العلمي هو الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى الحقيقة أو مجموعة الحقائق في أي موقف من المواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صحتها و تعميمها ومن هذا المنطلق العلمي فأن المنهج المناسب لطبيعة هذا الموضوع فهو المنهج الوصفي الذي يحاول الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر الظاهرة وصولاً إلى فهم أفضل و أدق من اَجل تفسير وتحليل هذه الظاهرة, و التوصل إلى وضع مجموعة من الإجراءات أو المقترحات المستقبلية التي من الممكن أن تخدم هذه الظاهرة

المحور الأول : مفهوم خطاب الكراهية و أشكاله و تصنيفاته وفق المواثيق الدولية

مفهوم خطاب الكراهية : *Hate Speech*.

يعتبر مصطلح الكراهية من المصطلحات الشائكة و التي يدور حولها الكثير من الجدل و يعد الكلام الذي يحرض على الكراهية نوعاً من الكلام التمييزي الذي ينشأ عندما يتفاعل أشخاص من مجموعات اجتماعية ،أو عرقية ، أو دينية مختلفة مع بعضهم البعض ، أو عندما توكد إحدي هذه المجموعات سلطتها على الاَخرين ، ويندرج خطاب الكراهية في بنية مركبة من حرية التعبير وحقوق الأفراد و الجماعات و الأقليات ، ومبادئ الكرامة ، والحرية و المساواة.

وحسب التشريعات المحلية و الدولية يشير خاطب الكراهية إلى عبارات تؤيد التحريض على الضرر الاجتماعي و السياسي خاصة التمييز ، أو العدوانية أو العنف وقد يشمل الخطاب الذي يؤيد الأعمال العنيفة أو يهدد بارتكابها ، أو يشجعها و بالنسبة للبعض قد يميز هذا المفهوم ليشمل عبارات تمهد لجو من الإساءة و عدم التسامح على

افتراض أن ذلك قد يشعل فتيل الهجمات التميزية و العنصرية بين افراد المجتمع **(اليونيسكو : 2015، 30)**

وضمن استراتيجية الأمم المتحدة و خطة عملها بشأن خطاب الكراهية عرف هذا الخطاب بأنه أي نوع من التواصل الشفهي أو الكتابي أو السلوكي الذي يستخدم للغة هجومية، أو ازدرائية، أو تميزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية ، وبعبارة أخرى على أساس الدين ، أو الانتماء أو العرق ،أو الجنس أو إحدى العوامل الاخرى المحددة للهوية .

وهذا الخطاب كثيراً ما يستمد جذوره من مشاعر التعصب و الكراهية التي تغديها الصراعات الداخلية و الخارجية و يمكن أن ينطوي على الإدلال و يؤدي إلى الانقسامات **(الأمم المتحدة : 2019)**

فخطاب الكراهية هو حالة هجاء للآخر و يمكن وصف الكراهية بأنها كل كلام يثير مشاعر الكره نحو مكون أو أكثر من مكونات المجتمع و ينادي ضمنينا بإقصاء أفراد بالطرد أو الإبادة أو بتقليص حقوقهم القانونية كمواطنين ، والجدير بالذكر فأن خطاب الكراهية من المصطلحات التي يصعب تحديد مفهوماً ثابتاً لها حيث إن وجهات النظر تتعدد حول هذا المصطلح، كما أن المنظمات الدولية عرفت هذا المصطلح و صنفته بأشكال متعددة.

وفي ظل غياب هذا التحديد الواضح للتعريف بخطاب الكراهية و هو ما أدى في أغلب الأحول إلى تطبيق هذا المفهوم بطريقة تؤدي إلى فرض قيود عديدة على حرية التعبير فضلاً عن الخلط الذي تسبب فيه غياب تحديد تعريف واضح لخطاب الكراهية حيث إن أغلب العبارات التي تحوي المطالبة بالحقوق أصبحت تحسب على خطاب الكراهية

مفهوم خطاب الكراهية حسب منظور العديد من المنظمات الدولية العالمية :-

- "المفاهيم الضيقة أشارت إلى أنه أي نوع من الحديث أو الخطابات يتضمن هجوماً أو تحريضاً أو انتقاصاً أو تحقيراً من شخص أو مجموعة أشخاص

بسبب أن إحداهما أو بعضهم يحملون صفة إنسانية مميزة كالعرق أو الدين أو الهوية أو الوان أو الرأي السياسي أو الطبقة الاجتماعية و عادة يتطور هذا الخطاب ليواصل نشر الكراهية و التميز "(**هرد و لدعم و التعبير : 2016 ، ص16)**

- و المفاهيم الواسعة أشارت إلى أنه كل سلوك يحرض علناً عن العنف أو الكراهية الموجهين ضد جماعة من الأشخاص أو الأفراد استناداً إلى العديد من الخصائص أو الصفات .
- ويشير مجلس الإتحاد الأوربي إلى أن خطاب الكراهية" هو الدعوة أو الترويج أو التحريض على تشويه السمعة أو الكراهية أو الإساءة إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص ، وكذلك يتضمن إي ازعاج أو إهانة أو تنميط سلبي أو تهديد صريح لهؤلاء الاشخاص على أساس قائمة غير شاملة للخصائص و الحالة الاجتماعية " **(الأمم المتحدة : 2019 ،23\6)**
- وعرف خطاب الكراهية استناداً إلى الشبكة الدولية المناهضة للكراهية الإلكترونية على أنه "عبارة عن بيانات تميزية أو تشهيرية عامة متعمده أو غير مقصودة ،أو التحريض المتعمد على الكراهية أو العنف ، أو الفصل على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين " **(الأمم المتحدة : 2019 ، 24\7)**
- وبهذا فأن خطاب الكراهية من وجهة نظرنا يشمل كل ما يطلقه اللسان من لفظ وجملة تحمل صفة عدائية أو تحريضية ويتمثل أيضاً هذ الخطاب في الصور و الرسوم و الأفلام و محتوى المسرح ، فكل ما سبق إذا شتمل على تجسيداً للإساءة للآخرين أو حتى الإساءة للقيم الإنسانية أو الدينية فهو خطاب كراهية

القوانين و التشريعات و المواثيق الدولية لخطاب الكراهية :-

- الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة و اعتمدته في عام 1948" و الذي تنص المادة التانية منه على أن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق و الحريات المذكورة في هذا الإعلان دونما تميز من أي نوع و لاسيما التميز العنصري و تنص المادة السابعة منه على أن الناس جميعاً سواء أمام القانون وهم يتساوون في الحقوق التمتع بحماية القانون دونما تميزكما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تميز ينتهك هذا الإعلان و من إي تحريض على مثل هذا التميز " **(الأمم المتحدة : 2015 ،)**
- لكل فرد الحق بالتمتع بحرية التعبير و الحق في الحماية من انتهاكات الكرامة و المساواة و الحق في الحياة و الأَمن و بعبارة أخرى لكل فرد الحق في الحماية من خطاب الكراهية من انتهاكات لتلك الحقوق **(اليونيسكو: 2015 ، 33)**
- " واعتمدت منظمة المؤتمر الإسلامي (التي تسمى الآن منظمة التعاون الإسلامي) في عام (1990)الذي ينص على أنه ينبغي لحقوق الإنسان أن إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام تتفق مع الشريعة الإسلامية، ويرى بعضهم أن هذا الشرط يؤثر في عتبة القيود، وهو السبب الذي دفع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الدعوة إلى تجريم الخطاب الذي يتجاوز حالات بوضوح عن تعصب والكراهية وتنمية العنف الوشيك بحيث يشمل الأفعال، أو الأقوال.
- الميثاق العربي الذي اعتمده مجلس جامعة الدول العربية في عام (2004) لحقوق الإنسان، وتضمن الحق في حرية الرأي أحكام تتعلق بالاتصال والتعبير فيشتمل في مادته (32)وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار من ذاتها المادة (2) على ما يلي: «تمارس هذه الحقوق والحريات في للحدود الجغرافية وتنص الفقرات الأساسية للمجتمع». وهذا الموقف مختلف عن الموقف الذي أعربت عنه لجنة حقوق

المادة رقم (22)، الذي ينص على أنه يجب أن تستند القيود المفروضة على حرية الإنسان في التعليق العام من تقليد واحد. المجاهرة بالدين أو المعتقد لغرض حماية الأخلاق إلى مبادئ غير مستمدة حصر على الحق في حرية" .

(اليونيسكو: 2015 ،ص 35-36)

- " العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و الذي بدأ العمل به في عام (1976) :تنص المادة التاسعة عشر منه على أن لكل إنسان حق في اعتناق الآراء دون مضايقة و لكل إنسان الحق في التعبير، وتنص المادة رقم عشرين منه على حظر أية دعاية للعنف و الحروب و أي دعوة إلى الكراهية و القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التميز أو العداوة أو العنف " **(المفوضية السامية لحقوق الإنسان : 2019)**
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري و الذي بدأ العمل بها عام 1969 وتنص المادة رقم (5) منها على ما يأتي :-

- "اعتبار كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية وكل تحريض على التميز العنصري و كل عمل من اعمال العنف و التحريض ترتكب ضد أي عرق أو جنس معين .
- إعلان عدم شرعية المنظمات و كذلك النشاطات الدعائية المنظمة و سائر النشاطات الدعائية التي تقوم بالترويج للتميز العنصري و التحريض .
- عدم السماح للمؤسسات العامة أو السلطات العامة أو القومية أو المحلية بالترويج للتميز العنصري و التحريضي" **(نقلاً عن العمري :36،2021)**

أشكال خطاب الكراهية في العالم :-

هناك ثلاثة أنواع على الأقل من خطاب الكراهية و فقاً لمستوى الخطورة و هي **(العمري : 2021 ، 17،18)**

1 خطاب الكراهية الواجب حظره :- يعطي القانون الدولي الحق لأعضاء الأمم المتحدة في حظر خطاب الكراهية الخطير و ذلك لمنع اثاره المدمرة مثل التحريض المباشر و العلني على الإبادة الجماعية أو انتهاك حقوق الإنسان و يحتوي هذا النوع من خطاب الكراهية على إثاره القيام بعمل ما ،مثل القتل أو الحرق أو التعذيب أو إلحاق الضرر مادياً بالممتلكات العامة .

كما أن المجتمع الليبي من المجتمعات التي تعرضت في الاونة الأخيرة لانتشار خطاب الكراهية الواجب حظره مما تسبب هذا الخطاب التحريضي في اندلاع النزاعات و الصراعات المسلحة بين العديد من المدن و القبائل الليبية في مناطق متفرقة من ليبيا مما نتج عنه الكثير من أعمال العنف و القتل و التخريب و الحرق للممتلكات و التدمير .

2- خطاب الكراهية الذي يمكن حظره:- يعطي القانون الدولي لحقوق الإنسان الإذن للدولة لتقييد الحق في حرية الكلام و التعبير و هذا التقييد مسموح به طالما أنه يحترم حقوق الإنسان و يحمي الأمن القومي و الاستقرار العام و يتم تصنيف هذا النوع من الخطاب على أنه تحريض على الكراهية أو التهديد بالعنف و السخرية .

حيث إن المجتمع الليبي من المجتمعات العربية و العالمية التي انتشرت فيها العديد من المفاهيم و العبارات التي لم تنل جانب دقيق من التوضيح و لا تخضع للقوانين و التشريعات المحلية كعبارات التعبير عن الرأي و حرية الرأي و الحرية الشخصية و مدى استخدام هذه العبارات فيما تسبب في زعزعت الأمن القومي للمجتمع و التحريض على الفتن و الكراهية .

3- خطاب الكراهية غير المحظور :- تتعلق هذه الفئة بالتعبيرات التي ينظر إليها على أنها تؤدي شعور شخص ما أو مجموعة من الناس و لكنها تعتبر خفيفة للغاية وقد يضر هذا النوع من التعبير بالتسامح، أو بمعايير الأخلاق ، أو الاحترام للآخرين ،

ورغم أن القانون لا يحضره إلا أنه يمكن أن يغرس التعصب و الجهوية و أفضل رد على هذا النوع من الخطاب هو عدم تجريمه و لكن بناء تفاهم بين الاطراف .

حيث أن هذا النوع من الخطاب منتشر في المجتمع الليبي و هو غير محظور من القوانين و التشريعات المحلية و العالمية ، ولكنه يتنامى بشكل متزايد بين المدن و القبائل الليبية و يسهم في غرس التعصب و الجهوية بين مكونات المجتمع الليبي .

هناك ثلاث حالات للمعايير الدولية فيما يتعلق بخطاب الكراهية (اليونيسكو : 2015، 40- 44)

- الخطاب العنصري : تدعو الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التميز العنصري إلى تحريم التعبير عن الأفكار التي لها صلة بعبارات الدونية أو العنصرية للناس المصنفين عنصرياً.
- الكراهية المبنية على الجنس أو الدين :و هذه الحالة مجرمة طبقاً للمادة عشرين من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية لكن مع توصيف يقتضي بان تصل التعابير ذات الصلة إلى مستوى التأييد الذي يشكل تحريضاً على التميز أو العدوانية أو الكراهية .
- الكراهية المبنية على النوع الاجتماعي للأشخاص و توجهاتهم الجنسية أو على عناصر اخرى: من الممكن و ليس اللازم أن يتم الحد من هذا النوع من الكراهية طبقاً لمقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية للمادة رقم 19 وذلك لصالح احترام حقوق و سمعة الآخرين ".

وبما أن الدولة الليبية تعتبر عضواً في الجمعية العامة للأمم المتحدة و عضواً في منظمة اليونسكو و ينطبق عليها قوانين العهد الدولي كما أن القانون الليبي يتضمن العديد من النصوص و التشريعات القانونية التي تجرم خطاب الكراهية بأشكاله ، إلا أن السنوات الماضية أي الفترة الزمنية الممتدة من اندلاع الثورة في المجتمع الليبي شهدنا تزايد وثيرة هذا الخطاب بين العديد من المدن و المناطق و القبائل الليبية من قبل

شخصيات غير وطنية أو تيارات خارجية لا تمثل الوطن إنما تسعى لزعزعة الأمن و الاستقرار المجتمعي من خلال خطاب يحث على الكراهية و ينمي الحقد و تنازع و تصارع على الثروات و السيادة، تدعمه وسائل إعلامية محلية و قنوات محسوبة على أجندة خارجية ، بالإضافة لمنصات التواصل الاجتماعي و استغلالها في نشر الفتن التي تدكي خطاب الكراهية و تشعل فتيل الصراعات و الحروب من خلال خطاب يسعى إلى تهديد وحدة التراب الليبي .

يشكل خطاب الكراهية تهديداً و اضحاً للقيم الاجتماعية و الديمقراطية و الاستقرار المجتمعي و العلاقات الاجتماعية و النظم الاجتماعية للمجتمع الليبي و كمسألة مبدأ يجب على مهنة الخدمة الاجتماعية و الاختصاصيين الاجتماعيين التحرك بخطوات مهنية وعلمية منظمة للتعامل مع ظاهرة انتشار خطاب الكراهية حيث أنها تتنامى بشكل متزايد في المجتمع ، فالسكوت عنها يمكن ان يوحي بعدم الأكثرات لمظاهر التعصب والعنصرية و الجهوية و عدم العفو و الصفح.

ومن هنا يجب على الاختصاصيين الاجتماعيين العمل من خلال الاستراتيجيات المهنية لتنمية و تنظيم المجتمعات في نشر قيم التسامح و العفو و الصفح و تنمية ثقافة الحوار و الوعي المجتمعي و قبول الرأي و الرأَي الاخر بين أبناء المجتمع الواحد كما أن الدور المهني للاختصاصيين الاجتماعيين في التعامل مع أشكال خطاب الكراهية و مخاطر انتشاره في المجتمع الليبي يجب أن يكون بارزاً و المساهمة في تفعيل القوانين و التشريعات التي تحد من تزايد وتيرة خطاب الكراهية، والعمل على نشر التوعية في المجتمع بمخاطر هذا الخطاب من نزاعات و صراعات و انقسامات لذلك يجب التحرك بشكل وقائي و توعوي و العمل على إقامة الندوات و البرامج التوعوية من خلال السياسات الوقائية للتعامل مع هذه الظاهرة، والتصدي لخطاب الكراهية في المجتمع الليبي لا يعني تقييد حرية التعبير أو حظرها أنما يعني اتخاد الإجراءات

الازمة التي تسهم في السيطرة على خطاب الكراهية و تحوله إلى ما هو أخطر من ذلك في المجتمع .

ووضعت رابطة مكافحة التشهير 2018(Anti–Defamation League) هرماً يُظهر التدرج في سلوكيات الكراهية، بحيث يساعد على فهم عواقب التهاون في اتخاذ الإجراءات ضد خطاب الكراهية، ويزداد تعقد السلوكيات وخطورتها على الحياة كلما ارتفعنا للمستويات الأعلى في هذا الهرم .فإذا تعامل الأشخاص، أو المؤسسات مع السلوكيات في المستويات الدني على أنها مقبولة، أو» طبيعية« ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة قبول السلوكيات في المستوى التالي، والتي قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية **(نقلاً عن العمري : 2021، 20)**

ومن خلال هذا الهرم الذي يصنف مستويات خطاب الكراهية و مخاطرها حيث أن أخطرها قد تصل إلى الإبادة الجماعية و الجرائم غير إنسانية التي قد ترتكب بسبب تزايد وتيرة هذا الخطاب.

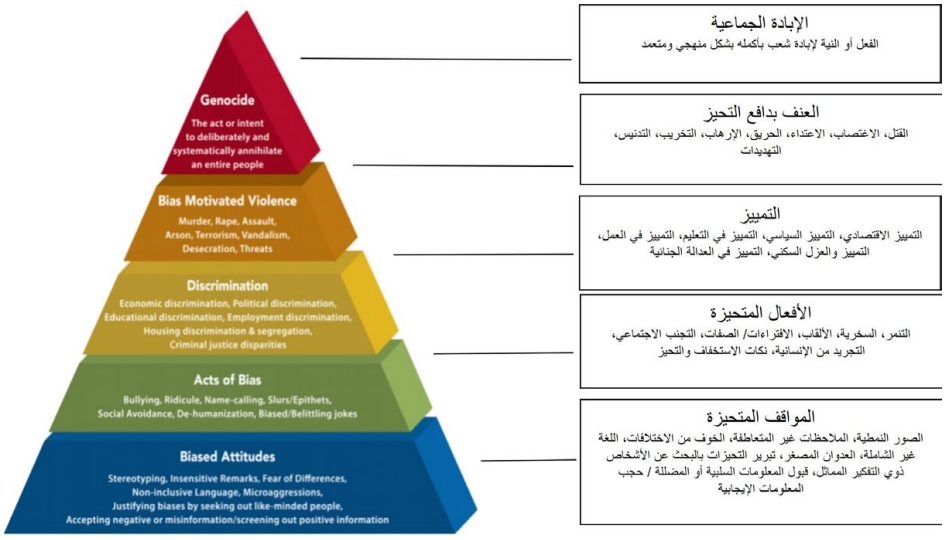

شكل :(1) هرم الكراهية - رابطة مكافحة التشهير (Anti-Defamation League (ADL

العوامل المحركة لخطاب الكراهية :-

وبشكل عام فأن خطاب الكراهية لا ينشأ من فراغ فهناك طروف و محفزات مختلفة تؤدي إليه و رصدت (**العقاربة و آخرون : 2014 ،ص10**) عشرة عوامل منها ما يأتي:-

- الصور الخاطئة عن الآخر .
- الخوف و المنافسة بين أبناء المجتمع الواحد .
- التصور أن الآخر هو ضدك أو عدوك.
- الثقافة العامة للمجتمعات و التربية و التعليم .
- الكيفية التي نقرأ بها التاريخ .
- الاعلام و وسائل التواصل الاجتماعي .
- غياب المعلومة الصحيحة .
- الأفكار المسبقة عن الشي .
- غياب تعريف الاجيال بالجوانب الجمالية لمكونات المجتمع .
- غياب التجديد الوطني و عيش الأجيال الناشئة رؤية الماضي .

"لا يخلو أي بلد أو مجتمع من الكراهية و عادة ما يكون المنتمون إلى الأقليات القومية أو الدينية أو القبلية أو التيارات السياسية هم المستهدفون منها إن الكراهية عادة ما يشكلها ، ويغديها و يوجهها أفراد بعينهم أو جماعات معينة ضد أفراد و جماعات أخرى مختلفة عن الاغلبية السائدة و كثيراً ما يكون ذلك لأسباب سياسية أو نظر لتميز راسخ طال أمده "(**مجلس حقوق الإنسان : 2020 ص22**)

و يمكن لرسائل الكراهية أن تجد أرض خصبة ذات صراعات وحروب و مشاكل اجتماعية و اقتصادية و انقسامات مجتمعية و اضحة، ناهيك عن الأوضاع السياسية و الانقسامات المؤسساتية لدولة تعتبر بيئة اسهمت في زيادة و ثيرة خطاب الكراهية

حيث أن المجتمع الليبي من المجتمعات التي مرت بالعديد من الصراعات و النزاعات و الحروب و الانقسامات السياسية مما ساهم في انبعاث رسائل الكراهية بين مكوناته.

وغالباً ما تكمن العوامل المحركة لخطاب الكراهية في الاختلافات الجدرية من حيث اللغة ، أو الدين أو العرق أو الوان ،لكن في المجتمعات العربية و من بينها المجتمع الليبي عادة ما تنبع من عيوب مجتمعية أوسع نطاقاً من بينها انعدام إمكانية الحصول على الحقوق و الموارد و العدالة الاجتماعية ، أو بسبب التوجهات السياسية و الحزبية أو بسبب الفساد الإداري و المركزية و الجهوية و العنصرية ، أو انعدام الأمن و الأمان و الثقة و انتشار الانتهاكات و النزاعات أو التعدي على حقوق الأفراد أو الجماعات في المجتمع .

كما أن و سائل الاعلام إيضاً من ضمن العوامل التي ساعدت على تحريك خطاب الكراهية خصوصاً في المجتمع الليبي و انتشار وسائل الاعلام التي تتبع أجندة خارجية تدكي الفتنة بين ابناء المجتمع و تنشر خطاباً يبعث الكراهية و العنصرية و يدعوا لتقسيم التراب الليبي ، حيث أن هذا النوع من وسائل الاعلام محتواها لا يخضع للمواثيق الدولية و المحلية للأعلام .

وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في نشر خطاب الكراهية خصوصاُ في المجتمع الليبي وأسهمت بشكل كبير في نشر الفتن و الانقسامات الاجتماعية و

السياسية فخطاب الكراهية هو خطاب يحوي مصطلحات تسهم في زيادة الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد .

المحور الثاني : الدور المهني المقترح للخدمة الاجتماعية لتعامل مع خطاب الكراهية في المجتمع الليبي .

أولاً : الالتزامات الرئيسية للمجتمع الدولي و الحكومات المحلية التعامل مع خطاب الكراهية :- (استراتيجية الأمم المتحدة : 2019 ، ص 3،4)

- **رصـــد** خطـــاب الكراهيـــة و تحليلـــه ينبغـــي أن تكـــون كـــل الكيانـــات و الاجســـام السياسية و الاجتماعية قادرة على رصد و تحليل خطاب الكراهية .
- معالجـة الأسـباب الجذريـة الكامنـة وراء خطـاب الكراهيـة و الوقـوف علـى العوامـل المحركة و الجهات الفاعلة فيه .
- إشـراك و دعـم ضـحايا خطـاب الكراهيـة فـي الاجتماعـات و اتخـاذ القـرارات و تلبيـة احتياجاتهم .
- عقـد اجتماعـات للجهـات الفاعلـة المعنيـة بالتعامـل مـع خطـاب الكراهيـة و الصـادر عنها هذا الخطاب و طرح المشكلة و أسبابها للنقاش .
- العمـل مـع وسـائل الإعـلام الجديـدة و التقليديـة مـن أجـل التصـدي لخطـاب الكراهية و نشر قيم التسامح و التصالح و العفو .
- استخدام التعليم كأداة لمواجهة خطاب الكراهية و التصدي له .
- التشـجيع علـى إقامـة مجتمعـات مسـالمة و شـاملة للجميـع و عادلـة مـن أجـل معالجة الأسباب الجذرية و العوامل المحركة لخطاب الكراهية .
- وضـع التوجيهـات للاتصـالات الخارجيـة حيـث أن ينبغـي اسـتخدام الاتصـالات بصورة استراتيجية لمعالجة تأثير خطاب الكراهية .
- تكـاثف الجهـود بـين الـدول مـن أجـل العمـل علـى محاربـة خطـاب الكراهيـة و العوامل المحركة له .

ثانيًـا : الـدور المهنـي المقتـرح للاختصاصـيين الاجتمـاعيين فـي التعامـل مـع ظـاهرة خطاب الكراهية في المجتمع :-

- العمـل مـع المجتمـع مـن خـلال الالتـزام بمبـادئ مهنـة الخدمـة الاجتماعيـة و فلسـفتها المهنيـة التـي تـدعم حقـوق الإنسـان وعـدم الاسـتهانة بالإنسـان سـواء كان فرد أو جماعة و نشر هذه المبادئ في المجتمع .

- نشر الوعي المجتمعي بين ابناء المجتمع بقيمة الوطن و أهميته و مخاطر انتشار خطاب الكراهية .
- تنمية ثقافة الحوار في المجتمع و قبول الرأي و الرأَي الأخر و احترام الحقوق و وجهات النظر المتعددة .
- إقامة الندوات الثقافية و العلمية لتعريف بخطاب الكراهية و مخاطره على المجتمع .
- الدعوة للاجتماعات الوطنية التي تشمل القيادات المجتمعية في المجتمع لتحاور مع دعاة خطاب الكراهية .
- ترسيخ قيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في المجتمع .
- العمل على تنمية ثقافة احترام حقوق الاقليات من لغة و ثقافة و معتقدات و عادات و تقاليد .
- المساهمة في تمكين المتخصصين في الإعلام من وضع مواثيق شرف المهنة الإعلامية وفقاً للقوانين المحلية و الدولية
- المطالبة بتفعيل القوانين و التشريعات و المواثيق الدولية والمحلية للحد من خطاب الكراهية في المجتمع .
- المطالبة بتفعيل الأجهزة الأمنية و القضائية لمحاسبة الشخصيات المتورطة في دعم خطاب الكراهية
- توعية أفراد المجتمع بالابتعاد عن المصطلحات التي تحمل تأويلات من شأنها إثارة الكراهية والعنف بين أبناء المجتمع .
- نشر التوعية الثقافية و العمل على توعية المجتمع على التيارات التي تساعد على إثارة النعرات الجهوية والقبلية والدينية .
- التركيز على التعاون مع الشخصيات الوطنية والتي تدفع في اتجاه المصالحة الوطنية.

- استخدام المنابر الإعلامية والدعوية لغرض ترسيخ قيم اجتماعية تدعو لنبذ العنف و الكراهية و الحقد في المجتمع .

ثالثًا : استخدام الاختصاصيين الاجتماعيين للاستراتيجيات المهنية لتعامل مع خطاب الكراهية:-

و من الممكن استخدام العديد من استراتيجيات تنظيم المجتمع في التعامل مع خطاب الكراهية كظاهرة متزايدة الانتشار حتى اصبحت قضية من قضايا المجتمع المعاصرة و من هذه الاستراتيجيات :

- **استراتيجية الإقناع:-**

حيث يعمل الاختصاصيين الاجتماعيين على تنظيم المجتمعات الإنسانية و مواجهة مشكلاتها من خلال استخدام الإقناع فأن خطاب الكراهية ظاهرة مجتمعية تتنمى بشكل سريع في المجتمعات المحلية و العربية و الدولية لذلك يجب على الاختصاصيين الاجتماعيين الاشتراك في البرامج و المنظمات المحلية و الدولية و التي تعمل على مواجهة خطاب الكراهية من خلال استخدام استراتيجية الإقناع و العمل على تحويل الجماعات التي تدعو إلى خطاب الكراهية اتجاه قيم و معتقدات جديدة بالإقناع و التركيز و الثقة في التعامل مع كل مؤشرات العمل السلبي إلى أن يحدث التغير المرغوب.

- **استراتيجية الضغط :-**

هي وسيلة للضغط و الإجبار على تفنيد الحجج التي تستند عليه دعاة خطاب الكراهية في المجتمعات من خلال الدور المهني للاختصاصي الاجتماعي في تنظيم المجتمعات و العمل إقامة حواراً وطني بين هذه المجموعات التي تتبنى خطاب الكراهية و توضيح لها الحقائق الضرورية حتى يمكن تفنيد الحجج التي تستند عليها .

- استراتيجية المواجهة.

يجب العمل من خلال استراتيجية محكمة وتوحيد الصفوف من خلال العمل مع القيادات الدينية فهي تعتبر عنصر جوهري في الحرب ضد خطاب الكراهية ولا سيَّما أنَّه يقوض قيم التنوع الديني والتعددية، ومن المؤسف أن نرى مظاهر اشتداد نبرة خطاب الكراهية داخل المجتمع الليبي خصوصًا بين المناطقية والقبلية ، والتوجهات الدنية (السلفية ، والصوفية)، وعلى هذا، فإنَّه من الأهمية أن يعمل المشائخ ورجال الدين في هيئة الأوقاف على تكثيف الجهود مع الاختصاصيين الاجتماعيين كافَّة لإظهار قدراتهم في التعامل مع خطاب الكراهية و نبذ العنف اللفظي ، والتفرقة بين أبناء الوطن، حيث أن ديننا الإسلامي دين حنيف قيمه تتعارض مع التحريض والعنف ونشر الكراهية بين أبناء الوطن الواحد، .لذلك يجب أن تعمل القيادات والمنظمات الدينية بنشاط مع المجتمعات المحلية، فإنَّهما يمتلكون ما يؤهلهما للعمل كآليات للإنذار والاستجابة المبكرين وتنبيه السلطات إلى تصاعد وثيرت خطاب الكراهية داخل المجتمع .

الاستنتاجات

نستنتج من البحث الحالي ما يأتي :-

- أهمية دور مهنة الخدمة الاجتماعية في المساعدة على تنمية ثقافة الحوار الهادف و الوعي المجتمعي و قيم الولاء و الانتماء للوطن و الشعور بالمسؤولية اتجاه الوطن .
- الدور الذي من الممكن أن تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية للعمل على تقريب وجهات النظر بدون استخدام لغة العنف والتهديد .
- أن تأخر تفعيل مواثيق وقوانين التي تحمي حق التعبير السلمي وتجريم لغة التهديد ،و العنف اللفظي ، والتهجم من خلال خطاب الكراهية يعتبر تحدي صريح و واضح أمام تحقيق الاستقرار المجتمعي .

- إن الوعي المجتمعي بمخاطر خطاب الكراهية و انتشاره في المجتمع الليبي وكيفية التعامل معه وماله من دور في السلم الأهلي و المجتمعي ،و الوعي بقيمة الوطن له انعكاس على تحقيق الاستقرار .

المقترحات

- تفعيل دور مهنة الخدمة الاجتماعية في تنمية ثقافة الحوار والوعي المجتمع بأهمية الوطن و وحدته من خلال تقديم التصورات و المقترحات من منظور الخدمة الاجتماعية .
- المطالبة بإنجاز مشروع الدستور حيث إن الدستور هو الوسيلة الوحيدة لتفعيل كل القوانين والمواثيق الدولية التي تجرم خطاب الكراهية .
- إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني بتكاثف الجهود مع القيادات الدينية من أجل نشر التوعية بمخاطر خطاب الكراهية .
- المساهمة في تأسيس حملة إعلامية خاصة بمخاطر خطاب الكراهية في المجتمع الليبي ، والعمل على نشر ثقافة الحوار والوعي المجتمعي ،حيث يسهم في بث روح التسامح و نبد العنف ، و التعايش السلمي ،و أحترام الرأي و الرأي الآخر .
- تسليط الضوء على دراسة الظواهر الاجتماعية المعاصرة و تقديم الاختصاصيين الاجتماعيين مقترحاتهم لتعامل مع هذه القضايا .

المراجع

1- الأمم المتحدة .(2019.)تقرير فريق الخبراء البارزين المستقلين المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان عن دورته السادسة . https://cut t ly /7QG2GE .

2- الأمم المتحدة .(2015).الإعلان العالمي لحقوق الإنسان https cutt.ly /aWgtqlw :// .

3- الأمم المتحدة .(2019).استراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية . https://cutt.ly/8QG2Po

4- العقارية، فاطمة: وأخرون ،(2015) مقترح ورقة سياسات التصدي لخطاب الكراهية عبر الانترنت. مركز هي للسياسات العامة. / https://cutt.ly oQG21Wq

5- مركز هرد و لدعم و التعبير الرقمي خطابات الكراهية : (2016) وقود الغضب نظرة على المفاهيم الأساسية في الإطار الدولي القاهرة .

6- المفوضية السامية لحقوق الإنسان(2019). الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. https://cutt.ly/RWgtm7t

7- المفوضية السامية لحقوق الإنسان.(2019) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. .https://cutt.ly/sWgtCIX

8- اليونسكو(2015). مكافحة خطاب الكراهية في الانترنت. https cutt.ly/ZWgt9RN ://

9- اليونسكو. (2015). الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام- تركيز خاص على الوسائل الرقمية في عام https:// .2015 cutt.ly/1WgtMME